من منفعته بان لم يجز اليها ولو تقابل باجرة ولذلك فى سبل الشهاب
الرملى عمن قال لولده غير اقضى لى هذه الحاجة مثلا هل يجوز له ذلك
اولا فاجاب بانه ان كان يقابل باجرة لا يجوز وان كان لا يقابل
باجرة وعلم رضى وليه جاز **قوله** الا باذن المعير الخ ويخرج
عن العارية ان عين له المستعير بمجرد الاذن والا فالعقد
معه **قوله** وكلما يمكن اى يسهل **قوله** الانتفاع به
اى ولو ما لا حيث كانت العارية مطلقة او موقتة بزمن
يمكن فيه الانتفاع به كالحشيش الصغير **قوله** جازت اعارته
اى وما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه لا تجوز اعارته **قوله**
الة اللهو اى وكل اكل محرم ومنه الحنش فلا يصح كونه
معارا ولا مستعيرا احتياطا **قوله** وبقاء عينه اى وقرعه
ابيض بقاء عينه الخ **قوله** اعارة الشمعة للوقود اى لانه
لا يوجد الوقود بدون ذهاب العين وبذلك فارق اعارة الثياب
ونحوها وكذا اعارة المطعوم لاكله وقضيه اعارته للصبغ
على صورته ومثله النقد للضرب على هيئته لا للتزيين به
ما لم يكن له تحرى فانه يصح لانه صار من الحلى قال شيخنا
والجواز فى كلام المصنف وعدم الحرمة وان كرهت
كاعارة واستعارة فرع اصل الخادم لخدمة لا تزفه كما مر
ولو خدمه بلا اعارة فهو ظاهر الاولى وقيل مكروه **قوله**
اثار بالمد اى تسلط عنه قال شيخنا ولا يخفى ان هذا مستدرك
لان

لان المقصود من اعارة الاعيان استيفاء منافعها فمن قابلها
فقوله الشامل للمنافع التى هى اعيان الخ غير مستقيم ولعل نحو ذلك
جار على الكلام المذكور ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان
وكان المناسب ان يقول مخرج للاعيان كما هو الوجه المستقيم
فتامل **قوله** ونحو ذلك اى كدراهة للكتابة منها او مما
للوضوء او للغسل به مثلا او بستان لاخذ ثمره كذلك فكل
ذلك غير صحيح ومر ما تقدم **قوله** فانه لا يصح اى ان
قلنا ان اللبن ونحوه ما يوجد بالعارية فان قلنا انه ما يوجد
بالاباحة وان الشاة هى العارية لا ضد لبنها وهكذا فمر صحيحة
وبه صرح شيخ الاسلام فى شرح الروض وغيره وهو المعتمد **قوله**
فلو قال لشخص الخ قال شيخنا هذه العبارة من افراد ما قبلها ولفظ
العارية قايم مقام لفظ الاباحة فتامل **قوله** ونحو العارية اى عقدها
قوله وفى بعض نسخ المتن ونحو العارية مطلقة ومقيدة
بعمده اى وهى اولى فالتذكير فى النسخة الاولى باعتبار عقدها
والتانيث فى النسخة الثانية نظر اللفظها فتامل **قوله** ويصح
الرجوع فى كل منهما اى العارية المطلقة والمقيدة والمستعير الخ
الدين منى شاء لانها من العقود الجايزة من الجانبين كما مر نعم
يمتنع الرجوع والرد فى مسايل منها اعارة الارض لدفن الميت اذا
نزل فى القبر وان لم يوار التراب اويبس الى غرامة فيمتنع عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)